أثر سياسة سعر الصرف على الموازنة العامة

م.د. شاكر جميل ساجت
كلية المأمون الجامعة – قسم القانون
shaker.j.sachet@almamonuc.edu.iq

المستخلص

تستخدم السياسة النقدية ادوات كثيرة لتحقيق اهدافها، ومن اهم ادواتها ما يعرف بسياسة سعر الصرف التي تؤثر بشكل مباشر على الاقتصاد المحلي والدولي، كما يمكن من خلالها الحفاظ على قيمة العملة المحلية والمستوى العام للأسعار، وتلجأ السياسة النقدية الى استخدام هذه الاداة في بعض الاحيان للتأثير على الموازنة العامة من حيث حجم النفقات العامة والايرادات العامة، بيد ان هذا التأثير غالباً ما يأتي بنتائج عكسية على الموازنة العامة اذا لم تكن هناك خطوات حقيقية تصاحب اجراءات تغيير سعر الصرف، ومن اهم الآثار السلبية لتغيير سعر الصرف على الموازنة العامة زيادة قيمة النفقات العامة، وارتفاع المستوى العام للأسعار، وانخفاض مستوى الناتج القومي، وتراجع القدرة الشرائية لبعض الفئات، وغير ذلك من الآثار السلبية الاخرى.

Abstract

Monetary policy uses many tools to achieve its objectives، one of the most important tools is what is known as the exchange rate policy، which directly affects the local and international economy، through which it is possible to preserve the value of the local currency and maintain the general level of prices، and monetary policy resorts to using this tool sometimes To influence the public budget in terms of the volume of public expenditures and public revenues، however، this effect often backfires on the public budget if there are no realistic steps accompanying the procedures of changing the exchange rate، and one of the most important negative effects of changing the exchange rate on the public budget is the increase in the value of public expen.

المقدمة

اولاً- موضوع البحث: تعد سياسة سعر الصرف من الركائز الاساسية في تحقيق التوازن والاستقرار المالي والاقتصادي في جميع الدول، ولا يمكن خلق بيئة اقتصادية آمنة ومستقرة من دون وجود اجراءات قانونية ومالية تحدد اليات تغيير سعر الصرف وضمان تدفق العملة الاجنبية بشكل يتوافق مع النظام المالي والاقتصادي السائد في الدولة، وهذا ما تسعى اليه الدول للحفاظ على المستوى العام للأسعار وزيادة الدخل القومي للفرد.

بيد ان استقرار سعر الصرف أصبح مستحيلاً منذ الخروج عن قاعدة الذهب، اذ اصبحت هناك عوامل داخلية كثيرة تؤثر في سعر الصرف سلباً وايجاباً، فضلاً عن العوامل الخارجية المتمثلة في السياسة الدولية والعقوبات المالية والاقتصادية التي تفرضها الدول الكبرى على الدول المعارضة لسياستها، وقد ترتب على ذلك انخفاض كبير في سعر الصرف للعملات المحلية لبعض الدول، بل ان بعض العملات شهدت انهياراً كبيراً في الأونة الاخيرة كما هو الحال بالنسبة للعملة اللبنانية والتركية والايرانية وغيرها من العملات الاخرى.

وقد شهد الدينار العراقي بعد رفع الحصار الاقتصادي عن العراق تغييرات كثيرة في سعر الصرف مقابل الدولار، اذ اتخذ البنك المركزي العراقي اجراءات مختلفة للحفاظ على سعر صرف الدينار، الا ان هذا السعر تغير في السنوات الاخيرة وانخفض بنسبة تزيد على ٢٠٪، ثم شهد الدينار ارتفاعاً بنسبة تزيد على ١٠٪ في بداية عام ٢٠٢٣، ولا شك ان هذا التغيير المفاجئ والمستمر في سعر صرف الدينار مقابل الدولار له آثار مهمة على الموازنة العامة للدولة من حيث زيادة ايرادات الموازنة او انخفاضها، هذا فضلاً عن الآثار المالية التي تنال من المستوى العام للأسعار.

ان استمرار سعر الصرف بالتغيير المفاجئ وعدم وجود رؤية واضحة في السياسة المالية والنقدية للدولة أسهم بشكل كبير في ارباك التقديرات السنوية للموازنة العامة وأثر على مستوى الاسعار وحجم التبادل التجاري الداخلي والخارجي، ثم ان عدم استقرار سعر الصرف يؤدي الى اضعاف حجم الاستثمار داخل الدولة، ذلك لأن المستثمر الاجنبي او المحلي يبحث عن اماكن تتميز بنوع من الاستقرار لضمان الحصول على ارباح تدفعه الى الاستمرار بالعمل.

ثانياً- اهمية البحث: تظهر اهمية البحث بشكل واضح من خلال بيان الاثار المالية والقانونية التي يحدثها تغيير سعر الصرف على الموازنة العامة للدولة، اذ يترتب على هذا التغيير خاصةً اذا كانت نسبته كبيرة تغييرات في قيمة النفقات العامة والايرادات العامة، لذلك قد تصدر الموازنة بعجز كبير في حالة انخفاض سعر الدينار مقابل الدولار مثلما هو الحال في قانون الموازنة العامة لعام ٢٠٢٣، وبفائض في حالة ارتفاع سعر الدينار مقابل الدولار، وفي كلتا الحالتين تواجه الموازنة العامة اشكالات مختلفة تقتضي ايجاد حلول مناسبة لها.

ثالثاً- فرضية البحث: تتمثل فرضية البحث في ان سعر الصرف يسهم بشكل او بآخر في التأثير على الموازنة العامة للدولة، وهذا التأثير قد يؤدي الى تغيير في المستوى العام للأسعار، ويحدث نوعاً من التضخم او الانكماش حسب طبيعة التغيير الذي يطرأ على سعر الصرف.

رابعاً- اشكالية البحث: لا شك ان الموازنة العامة للدولة تعتمد بشكل كبير على الايرادات المالية المتأتية من تصدير النفط، وبما ان الاخير يباع بالدولار ويتم احتساب سعره في الموازنة فإن اي تغيير في سعر الصرف خلال السنة المالية سيؤثر على التقديرات الواردة في بنود الموازنة سواءً بالنسبة لتقديرات الايرادات العامة ام تقديرات النفقات العامة، ثم ان الاثار التي تنال من حجم التقديرات المذكورة او دقتها تسهم في تغيير الاسعار وخلق بعض الاشكالات المالية او الاقتصادية، مما يقتضي ايجاد بدائل تحل محل سياسة تغيير سعر الصرف او اتباع اجراءات دقيقة وفق رؤية واضحة في حال لجوء الدولة الى تغيير سعر الصرف.

خامساً- منهج البحث: ان طبيعة البحث تقتضي ضرورة اتباع المنهج الوصفي لتحديد مضمون سعر الصرف والعوامل المؤثرة فيه بالاعتماد على بعض الدراسات والتقارير المعتمدة، ثم اتباع المنهج التحليلي لبيان إثر

سادساً- خطة البحث: سنقسم بحثنا الى مبحثين, نكرس الاول منهما لبيان الاطار المفاهيمي لسعر الصرف, اما الثاني فسيفرد لتحديد علاقة سعر الصرف بالموازنة العامة للدولة وحسب التفصيل الآتي:

سعر الصرف على الموازنة العامة للدولة وايجاد بعض الحلول التي قد تحد من هذه الآثار.

المبحث الاول

الإطار المفاهيمي لسعر الصرف

يعد سعر الصرف من اهم ادوات السياسة النقدية التي يمكن استخدامها لتحقيق التنمية الاقتصادية والحفاظ على المستوى العام للأسعار، ولا شك ان هذه الاداة تخضع لمتغيرات كثيرة وتتأثر بالنظام الاقتصادي السائد في الدولة، كما ان للسياسة الدولية في الوقت الحاضر إثر فعال في استقرار سعر الصرف او اضطرابه.

وعليه لا بد من تحديد مفهوم سعر الصرف وبيان اهميته والعوامل المؤثرة فيه، وذلك من خلال تقسيم هذا المبحث الى مطلبين، نخصص الاول منهما لتحديد مفهوم سعر الصرف، اما الثاني فنكرسه لبيان انظمة سعر الصرف والعوامل المؤثرة فيه.

المطلب الاول

مفهوم سعر الصرف

ظهر مفهوم سعر الصرف بشكل واضح بعد ظهور العملات الورقية وتطور حركة التجارة الخارجية وحاجة السوق الى العملات الاجنبية، وبعد الخروج عن قاعدة الذهب ظهرت عوامل كثيرة تؤثر في سعر الصرف وأصبح يخضع لقوى العرض والطلب وبعض المتغيرات الاخرى التي تتعلق بسياسة الدولة النقدية.

ان البحث في مفهوم سعر الصرف يقتضي تحديد مضمونه بشكل دقيق، وبيان اهميته من خلال تقسيم هذا المطلب الى فرعين، نتناول في الاول تعريف سعر الصرف، ونركز في الثاني على اهمية سعر الصرف.

الفرع الاول

تعريف سعر الصرف

اختلف الفقه بشأن ايجاد تعريف محدد لسعر الصرف، وهذا الاختلاف ناجم عن اختلاف وجهة نظرهم الى هذا المصطلح، اذ عرفه بعضهم بأنه "عبارة عن عدد من الوحدات التي يجب دفعها من عملة معينة للحصول على وحدة من عملة اخرى"[1]، ونعتقد ان التعريف المذكور قد جانب الصواب وركز على تعريف عملية

(1) د. عادل احمد حشيش، العلاقات الاقتصادية الدولية، دار الجامعة الجديدة للنشر، الاسكندرية، ٢٠٠٠، ص ٢٢٢.

اجراء الصرف وليس سعر الصرف ذاته، ويظهر ذلك من خلال استخدام مفردة عدد من الوحدات التي يجب دفعها من عملة معينة.

ويعرف ايضاً بأنه " سعر الوحدة من النقد الاجنبي معبراً عنه بوحدات من العملة الوطنية"[٢]، وعلى الرغم من وضوح هذا التعريف الا انه عرف سعر الصرف بسعر الوحدة من دون ان يحدد مضمون مفردة السعر وما لها من دلالات كثيرة ينبغي بيانها، لذلك نعتقد انه لم يكن تعريفاً شاملاً لسعر الصرف.

وهناك من عرف سعر الصرف بأنه "المعدل الذي يتم على اساسه تبادل عملة دولة معينة مع بقية عملات دول العالم، اي انه عدد الوحدات التي يمكن مبادلتها من عملة دولة ما بوحدة واحدة من العملة الاجنبية" [٣]، ونعتقد ان التعريف الاخير أقرب لمصطلح سعر الصرف من التعريفات السابقة لأنه حاول تحديد مضمون سعر الصرف من خلال استخدام مفردة معدل يتم على اساسه قياس سعر العملة الاخرى.

ونرى ان سعر الصرف يعد وحدة قياس نقدية يمكن من خلالها تحديد القيمة الاساسية لعملة الدولة عند مبادلتها بعملة اجنبية، والغاية من هذا التبادل تذليل العقبات التي تواجه حركة التجارة الدولية وتسهيل تنقل المسافرين واستيراد البضائع والسلع الاجنبية وغير ذلك من الاغراض الاخرى التي يمكن تحقيقها بواسطة الحصول على العملات الاجنبية، وعليه يمكن ان نعرف سعر الصرف بأنه "نسبة مبادلة عملة محلية بعملة اجنبية".

وعلى الرغم من ايراد مصطلح سعر الصرف في قانون البنك المركزي العراقي النافذ وفي مواضع مختلفة[٤]، الا ان القانون المذكور لم يشير الى تحديد مضمون سعر الصرف او بيان عناصره، ولعمري فإن ذلك لا يعد قصوراً تشريعياً بحاجة الى تعديل او معالجة، ذلك ان ايراد التعريفات ليس من اختصاص المشرع، انما وظيفة الفقه الذي ينبغي عليه ان يحلل النصوص والمفاهيم ويستجلي مضمونها ليتمكن من فهم قصد المشرع بشكل دقيق.

الفرع الثاني

اهمية سعر الصرف

تشكل السياسة النقدية محوراً فاعلاً في ادارة الاقتصاد المحلي والدولي وتهدف الى تحقيق غايات واهداف متنوعة، وفي إطار تحقيق تلك الاهداف لا بد من وجود ادوات اساسية تمكنها من الوصول الى اهدافها، ويعد سعر الصرف من اهم ادوات هذه السياسة، اذ يحقق دوراً فاعلاً ومؤثراً في برامج الاستقرار الاقتصادي والتصحيح الهيكلي من خلال اتباع سياسة سعر صرف تتلاءم مع السياسة المالية والاقتصادية المتبعة في الدولة. [٥]

وتظهر اهمية سعر الصرف بشكل واضح وجلي من خلال مساهمته في تحقيق الاهداف الاقتصادية الكلية المتمثلة بالتوازن الداخلي والخارجي، وبالنسبة للتوازن الداخلي فإن سعر الصرف يسهم بشكل فعال في استقرار المستوى العام للأسعار ويحقق قدراً من النمو الاقتصادي من خلال ضمان تدفق العملات الاجنبية للدولة بانسيابية عالية، وتسهيل حركتها وتداولها بين الافراد داخل الدولة، ولا شك ان حصول المستثمرين

---

(٢) د. ماهر كنج شكري، المالية العامة، ط ١، معهد الدراسات المصرفية، عمان، ٢٠٠٤، ص ٢٠٧.

(٣) د. نزار ذياب عساف ومحمد سهيل محمد، إثر سعر الصرف على بعض مؤشرات التنمية الاقتصادية في العراق للمدة (٢٠٠٤ – ٢٠١٩) بحث منشور في مجلة اقتصاديات الاعمال للبحوث التطبيقية، م ٤، ع ٢، ٢٠٢٣، ص ١٢.

(٤) اشار قانون البنك المركزي العراقي رقم (٥٦) لسنة ٢٠٠٤ النافذ الى اختصاص البنك دون غيره في صياغة السياسة النقدية وتحديد سعر الصرف الاجنبي ومن ذلك المادة (١٦/ب) التي نصت على انه (صياغة سياسات من شأنها تحقيق الاهداف الرئيسية للسياسة النقدية بما في ذلك سياسة سعر الصرف والقيود المفروضة على العمليات التي يقوم بها البنك المركزي العراقي في السوق المفتوح).

(5) Dr. Ray Bush، POVERTY AND NEOLIBERALISM، Persistence and Reproduction in the Global South، Pluto Press، London، 2007. P 35.

واصحاب رؤوس الاموال على العملات الاجنبية بسعر ثابت او مستقر نوعاً ما يمكنهم من عرض بضائعهم في الاسواق بأسعار منخفضة وثابتة وبما يمكن الافراد كافة من الحصول عليها عند طلبها.[٦]

اما في حالة تقلب اسعار صرف العملات الاجنبية والمحلية بشكل مفاجئ وغياب السياسة النقدية الواضحة فلا يمكن عندها الحديث عن استقرار الاسعار السائدة في السوق، اذ يؤدي التغيير الكبير والمستمر في سعر الصرف بالزيادة او النقصان الى تقلب اسعار البضائع والسلع خاصةً في الدول غير الصناعية التي تعتمد بشكل كبير على التجارة الخارجية التي تحتاج الى عملات اجنبية لاستيراد البضائع والسلع وغيرها من الحاجات الاخرى.[٧]

ومن ابرز الامثلة على اهمية سعر الصرف في استقرار المستوى العام للأسعار ما حصل في العراق بعد رفع سعر صرف الدولار من ١١١٨ دينار للدولار الواحد الى ١٤٤٥ دينار في بداية عام ٢٠٢١ من قبل البنك المركزي العراقي، اذ ادى هذا التغيير الى رفع جميع الاسعار بنسبة تفوق نسبة ارتفاع سعر الصرف وتراجعت التجارة الخارجية والداخلية وتوقفت العديد من المشاريع الاستثمارية وانخفض مستوى الدخل القومي للفرد، ولا شك ان هذا الاجراء وما ترتبت عليه من آثار وخيمة على الاقتصاد العراقي يظهر اهمية سعر الصرف في تحديد المستوى العام للأسعار وخفض القدرة الشرائية للأفراد وتحويل جزء كبير من الدخول المخصصة للادخار او الاستثمار الى الاستهلاك لمواجهة غلاء المعيشة وارتفاع الاسعار.

وبعد اعادة النظر بسعر الصرف من البنك المركزي العراقي في شهر كانون الثاني من عام ٢٠٢٣ تراجعت الاسعار واستقرت نوعاً ما، ويعود هذا الاستقرار الى استخدام البنك المركزي سياسة سعر الصرف بشكل صحيح ورفع قيمة الدينار العراقي بهدف مواجهة التقلبات الاقتصادية والحد من غلاء الاسعار وتمكين الافراد من الادخار واستثمار الدخل في مشاريع استثمارية تعزز من مستوى الدخل القومي وتنعشه من جديد، الا ان هذه السياسة واجهتها بعض العقبات اهمها استمرار ارتفاع سعر صرف الدولار امام الدينار في الاسواق، ووجود فوارق كبيرة بين السعر الرسمي المعلن من البنك المركزي والسعر السائد في السوق الذي يتعامل به اصحاب شركات الصرافة وبعض المضاربين، ويعود ذلك الفرق الى اسباب كثيرة اهمها عدم وضوح السياسة النقدية، واستقلال البنك المركزي برسمها من دون رقابة، اذ لا يمكن الطعن بقرارات البنك المركزي المتعلقة بتحديد سعر الصرف لوجود نصوص قانونية تمنع القضاء من النظر في القرارات المتعلقة برسم السياسة النقدية. [٨]

اما بالنسبة لأهمية سعر الصرف في تحقيق التوازن الخارجي فتظهر جلياً من خلال دور هذه السياسة في توازن ميزان المدفوعات، فعندما يكون ميزان المدفوعات في حالة عجز تفسر هذه الظاهرة بزيادة الطلب المحلي على العملات الاجنبية، في حين يقابل ذلك انخفاض الطلب الاجنبي على العملات المحلية للدولة ومن ثم انخفاض قيمتها وزيادة سعر الصرف الاجنبي، عندها تنخفض اسعار السلع المحلية مقارنة بنظيراتها الاجنبية، مما يشجع على زيادة الصادرات من السلع المحلية وعدم الاقبال على السلع الاجنبية بسبب ارتفاع اسعارها، وبالتالي تحقيق نوعاً من التوازن في ميزان المدفوعات.[٩]

وما تجدر الاشارة اليه ان اهمية سعر الصرف في اعادة التوازن الى ميزان المدفوعات تعتمد بشكل كبير على عدم تغيير اسعار السلع المحلية ووجود صناعة وطنية ناجحة، ذلك ان عدم وجود صناعة محلية او

---

(٦) د. سعد صالح عيسى، إثر سعر الصرف على الناتج المحلي الاجمالي – دراسة حالة العراق كنموذج للمدة (٢٠٠٣ -٢٠١٢) بحث منشور في مجلة تكريت للعلوم الادارية والاقتصادية، م ١٢، ع ٣٦، ٢٠١٦، ص ٢٤٨.

(٧) منى محمود عبد الحفيظ، السياسة النقدية واثرها على سعر الصرف، اطروحة دكتوراه، كلية الحقوق جامعة القاهرة، ٢٠٢٠، ص ٨٩.

(٨) نصت المادة (٤/٦٣) من قانون البنك المركزي العراقي على انه (لا تختص المحكمة بمراجعة قرارات او اجراءات البنك المركزي العراقي بشأن تطوير السياسة النقدية وتنفيذها بما في ذلك سياسة سعر الصرف الاجنبي).

(٩) منى محمود عبد الحفيظ، مصدر سابق، ص ٩٢.

ارتفاع اسعار الصناعات المحلية في حالة وجودها لا يشجع الاجانب على الاستيراد من ناحية، ويسهم في الحد من التجارة الخارجية بسبب ارتفاع الاسعار من ناحية اخرى. (١٠)

المطلب الثاني

انظمة سعر الصرف والعوامل المؤثرة فيه

يتم تحديد سعر الصرف في كل دولة او نظام اقتصادي معين بموجب انظمة نقدية سائدة قد تطرأ عليها بعض التغييرات بمرور الوقت، الا ان ضرورة التعامل تفرض اتباع نظام يتلاءم مع طبيعة السياسة النقدية واهدافها، ويتأثر اي نظام من انظمة سعر الصرف بمجموعة من العوامل او المتغيرات التي قد تطرأ بشكل طبيعي مثل تغيير اهداف وتوجهات السياسة النقدية وتحول النظام الاقتصادي، او بشكل مفاجئ نتيجة ظروف استثنائية كما هو الحال في فترات الحروب وانتشار الاوبئة، وغير ذلك من العوامل الاخرى.

وبهدف تسليط الضوء على انظمة سعر الصرف وبيان العوامل المؤثرة فيه، سنقسم هذا المطلب الى فرعين، نكرس الاول منهما لتحديد انظمة سعر الصرف، اما الثاني فنخصصه لبيان العوامل المؤثرة في سعر الصرف.

الفرع الاول

انظمة سعر الصرف

تتبع السياسة النقدية في اغلب دول العالم مجموعة من انظمة سعر الصرف لتحديد اسعار عملاتها المحلية مقابل العملات الاجنبية وبشكل خاص عملة الدولار التي اصبحت من اهم العملات القابلة للتداول في جميع دول العالم، بل ان الكثير من الدول اخذت تتعامل بالدولار في تعاملاتها الداخلية على حساب عملتها المحلية، وهذا لعمري خطأ جسيم ادى الى ارباك التجارة الداخلية بحيث اصبحت غير مستقرة لوجود عملة اجنبية تحكمها، وتخضع بشكل اساس الى سلطة الدولة المصدرة لها من حيث قيمتها وطريقة تداولها وعرضها في الاسواق العالمية.(١١)

وعلى العموم يمكن ملاحظة انظمة سعر الصرف السائدة في السياسة النقدية تتمثل في نظام سعر الصرف الثابت، ونظام سعر الصرف المتغير او الحر، مع وجود بعض الانظمة الاخرى التي ظهرت حديثاً.

اولاً- نظام سعر الصرف الثابت: يراد بنظام سعر الصرف الثابت بأنه النظام القائم على اساس تحديد سعر الصرف في ظل قاعدة الذهب، اذ تقوم كل دولة حسب رؤيتها النقدية بربط وحدة واحدة من عملتها المحلية بمقدار معين من الذهب لضمان استقرار سعر الصرف وتجنب التقلبات السريعة او المفاجئة، ولا يتغير سعر الصرف المتبع في ظل هذه القاعدة الا في حالة تغيير كمية الذهب التي تملكها هذه الدولة نتيجة مرورها بظروف اقتصادية معينة. (١٢)

هذا ولسعر الصرف الثابت القائم على اساس اعتماد قاعدة الذهب اهمية كبيرة تتمثل في تحقيق قدر معين من الاستقرار في اسعار صرف العملات على المستوى العالمي وزيادة حركة التبادل بين الدول وانتعاش الاستثمار دون الخوف من التغيير المفاجئ او هبوط قيمة العملة المحلية، بيد ان هذا النظام قد زال من الوجود

---

(١٠) د. عبد الحسين جليل عبد الحسن، سعر الصرف وادارته في ظل الصدمات الاقتصادية، دار الصفاء للنشر والتوزيع، عمان، ٢٠١١، ص ٧١.

(11) M. Goldstein، Exchange Rate System and the IMF: A Modest Agenda، The. Peterson Institute Press: Policy Analyses in International Economics، 1995. P 167.

(١٢) رنكين عبد الكريم احمد، قياس وتحليل إثر تغير سعر الصرف على بعض المتغيرات الاقتصادية الكلية في العراق خلال الفترة (١٩٩٠- ٢٠٢١) رسالة ماجستير، كلية الادارة والاقتصاد جامعة السليمانية، ٢٠٢٢، ص ١٨، ١٩.

بشكل تدريجي منذ الخروج عن قاعدة الذهب في عام ١٩٧١ وظهرت محله انظمة سعر صرف اخرى اعتمدتها اغلب الدول في رسم سياستها النقدية، وتحديد سعر صرف خاص بعملتها المحلية. [١٣]

ثانياً- نظام سعر الصرف الحر او المتغير: يطلق احياناً على هذا النظام تسمية النظام العائم، ويراد به ترك سعر الصرف يتحدد طبقاً لقوى العرض والطلب على العملات المحلية والاجنبية مثلما هو الحال بالنسبة لأسعار السلع والخدمات، ويقتصر دور البنك المركزي في سوق الصرف على حماية قيمة العملة من التقلبات العرضية التي قد تسببها بعض عمليات المضاربة من دون ان يكون هناك تدخل مباشر من البنك المركزي في تحديد قيمة العملة الوطنية او الاجنبية. [١٤]

وقد طرأت بعض التغييرات على هذا النوع من انظمة سعر الصرف ليترك لقوى العرض والطلب تحديد سعر الصرف في السوق بعدها تتدخل السلطة النقدية المتمثلة بالبنك المركزي بهدف تحديد سعر الصرف حسب القيمة التي استقر عليها بعد دراسة الجدوى الاقتصادية لهذا التغيير، وهذا التدخل يسهم بلا شك في تحقيق اهداف السياسة النقدية داخل الدولة، ويعد هذا النظام هو الاقرب للنظام الذي يتبعه البنك المركزي العراقي في الوقت الحاضر.

واذا كان نظام السعر الحر يخضع لقوى العرض والطلب فلا يعني ان يترك من دون رقابة تمارسها السلطة النقدية للمحافظة على اسعار العملات المحلية وتحقيق نوعاً من الاستقرار المالي والاقتصادي، اذ تتدخل هذه السلطة كلما وجدت هناك ضرورة كما في حالة وجود عمليات مضاربة في الاسواق المحلية تؤثر على اسعار صرف العملة بالزيادة او النقصان، وتملك السلطة النقدية المتمثلة بالبنوك المركزية اختصاص تحديد سعر صرف العملات المحلية ومحاسبة المصارف او البنوك التي تحاول التأثير على حجم التبادل النقدي او اجراء بعض المضاربات غير المشروعة، ولها ايضاً وضع الوصاية عليها وسحب الرخصة من شركات الصرافة التي لا تلتزم بالتعليمات الصادرة منها، وغير ذلك من الاجراءات الاخرى التي تهدف الى استقرار اسعار صرف العملات المحلية والاجنبية. [١٥]

ان الانظمة المشار لها وان كانت اهم الانظمة المتبعة في تحديد سعر الصرف في ظل السياسة النقدية السائدة في الوقت الحاضر، الا ان هناك انظمة فرعية كثيرة مشتقة منها يمكن اتباعها لتحديد سعر الصرف او تحقيق نوعاً من الاستقرار النقدي مثلما هو الحال بالنسبة لنظام سعر الصرف المثبت، ونظام الاتحاد النقدي، ونظام الربط الزاحف، ونظام الربط المتحرك، وغير ذلك من الانظمة الاخرى التي ظهرت للوجود بفعل العوامل المختلفة التي اثرت في السياسة النقدية. [١٦]

الفرع الثاني

العوامل المؤثرة في سعر الصرف

يتأثر سعر الصرف بمجموعة من العوامل الطبيعية وغير الطبيعية على المستوى الداخلي او الخارجي، ويمكن رد العوامل الاساسية التي تؤثر في سعر الصرف الى مجموعة من العوامل او الاسباب يمكن اجمالها بالآتي:

([١٣]) د. وليد مصطفى شاويش، السياسة النقدية بين الفقه الاسلامي والاقتصاد الوضعي، ط ١، المعهد العالمي للفكر الاسلامي، بيروت، ٢٠١١، ص ٤٥.

([١٤]) د. سعد صالح عيسى، مصدر سابق، ص ٢٤٩.

([15]) Dornbush، R.، & Fischer،s.، "Exchange Rate &the Current Account "،in Exchange Rate Economics" ed.by: MacDonald، R.،، &Taylor،m. (Edward Elgar Publishing Limited، England)، 1992. P 287.

([١٦]) رنكين عبد الكريم احمد، مصدر سابق، ص ١٩- ٢١.

اولاً- عامل التضخم: تعد مشكلة التضخم من اهم المشاكل الاقتصادية التي تؤثر في سعر الصرف بشكل كبير، فالدولة التي تحصل فيها مشكلة التضخم تتعرض عملتها المحلية للانخفاض في قيمتها بشكل كبير مقارنة بعملات الدول الاخرى، وتؤثر التغيرات الحاصلة في معدلات التضخم النسبية في النشاط الاقتصادي والتجاري ومن ثم التأثير على العملة من حيث سعر صرفها، بمعنى ادق ان زيادة عرض العملة في دولة معينة يؤدي الى ارتفاع اسعار السلع والخدمات وانخفاض قيمة العملة مقارنة بالعملات الاخرى،[١٧] ولنأخذ مثال على ذلك ما حصل في تسعينات القرن الماضي في العراق خلال فترة الحصار الاقتصادي واتباع الدولة سياسة زيادة عرض العملة في السوق لمواجهة التحديات بسياسة نقدية خاطئة، وترتب على ذلك انخفاض في قيمة الدينار العراقي مقارنة بالعملات الاجنبية وخاصةً الدولار الامريكي، الامر الذي دفع الدولة آنذاك الى استخدام وسائل عاجلة لمواجهة الازمة واعادة استقرار سعر الصرف بهدف المحافظة على العملة المحلية من الانهيار، وكذلك ما حصل في السنوات الاخيرة في لبنان بسبب التضخم الناجم عن زيادة الطلب، اذ ادى ذلك الى انهيار العملة وعدم استقرار اسعار صرفها.

ثانياً- عامل الموازنة العامة للدولة: تعد الموازنة العامة من اهم ادوات السياسة المالية للدولة، وهذه الاداة يمكن استخدامها للتأثير على سعر الصرف حسب السياسة التي تتبعها الدولة[١٨]، فالموازنة العامة تتكون من شقين: النفقات العامة والايرادات العامة، فاذا زادت نفقات الدولة على ايراداتها سيكون هناك عجز في الموازنة يتطلب معالجات سريعة لمواجهة هذا العجز، ومن اهم ادوات معالجة هذا العجز واسرعها الاصدار النقدي الجديد، بيد ان الاخير يمثل اشكالية كبيرة يترتب عليها زيادة العملة المعروضة وارتفاع الاسعار ومن ثم الوقوع في مشكلة التضخم، وبالتالي انخفاض قيمة العملة المحلية مقارنة بالعملات الاجنبية، لذلك ينبغي على الدولة ان تبحث عن معالجات حقيقية لمشاكلها المالية، وان لا تلجأ الى الاجراءات التي تخفض قيمة عملتها لما في ذلك من آثار سلبية على نظامها الاقتصادي وعملتها المحلية.[١٩]

ثالثاً- عامل زيادة العرض النقدي: تلجأ بعض الدول الى معالجة المشاكل المالية التي تعاني منها باللجوء الى زيادة العرض النقدي في السوق (الاصدار النقدي الجديد) كما في حالة الانكماش او الركود الاقتصادي وعجز الموازنة وغير ذلك من المشاكل الاخرى، ولا شك ان زيادة كمية النقود المعروضة تؤدي الى ارتفاع اسعار السلع والبضائع، وزيادة الطلب على العملات الاجنبية، وانخفاض الطلب على العملات المحلية ومن ثم انخفاض قيمتها، وهذا الانخفاض قد يبدأ تدريجياً ثم يصل الى مراحل تعجز الدولة على معالجتها بسبب قلة مواردها وكثرة المشاكل الاقتصادية التي تعاني منها على غرار ما حصل في بعض الدول خلال السنوات الاخيرة من انخفاض قيمة عملتها بنسبة كبيرة جداً نتيجة المشاكل الاقتصادية التي اثرت على نظامها الاقتصادي وسياستها المالية.[٢٠]

رابعاً- العوامل السياسية والاقتصادية: اخذت الدولة تتدخل بشكل كبير في تحديد سعر الصرف بهدف المحافظة على قيمة عملتها او لتحقيق بعض الاهداف السياسية والاقتصادية، وان هذا التدخل يؤثر بشكل مباشر في سعر الصرف سواءً اكان هذا التغيير لصالح العملة المحلية او الاجنبية[٢١]، ومن ابرز الامثلة على تدخل السياسة الحكومية في سعر الصرف ما حصل في العراق خلال الاعوام الاخيرة من لجوء الحكومات المتعاقبة الى

---

(١٧) د. محمود عبد الفضيل، مشكلة التضخم في الاقتصاد العربي – الجذور والمسببات والابعاد والسياسات، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ١٩٨٢، ص ١٢.

(١٨) د. مجدي شهاب، اصول الاقتصاد العام، المالية العامة، دار الجامعة الجديدة، الاسكندرية، ٢٠٠٤، ص ٤٨.

(١٩) د. سعد صالح عيسى، مصدر سابق، ص ٢٥٠.

(٢٠) د. عادل احمد حشيش، مصدر سابق، ص ٢٢٣.

(٢١) د. عاطف لافي مرزوك وأكرم نعمه علي، تحليل وقياس إثر العوامل التي تحدد سعر الصرف، بحث منشور في مجلة المثنى للعلوم الادارية والاقتصادية، م ٩، ع ٤، ٢٠١٩، ص ٢٣٢.

اجراء تغييرات كثيرة على سعر الصرف من حيث خفض قيمة الدينار العراقي وزيادتها لتحقيق اهداف مختلفة سنأتي على ذكرها فيما بعد.

خامساً- العوامل الطارئة: تتعرض جميع الدول لازمات طارئة كحالة الحرب والفيضانات والزلازل والاوبئة وغيرها، وتلجأ عادةً لانتهاج بعض السياسات العاجلة لمواجهة هذه الازمات سواءً من خلال القروض العامة او رفع قيمة عملتها او خفضها حسب طبيعة السياسة النقدية والاهداف التي تبتغيها، ومن الامثلة على ذلك انتشار (كوفيد ١٩) الذي غزى العالم نهاية عام ٢٠١٩ وادى الى احداث مشاكل اقتصادية ومالية دفعت اغلب الدول الى اجراء تغيير في اسعار الصرف لمواجهة المشاكل الاقتصادية التي خلفها هذا الوباء نتيجةً لتوقف جميع الانشطة الاقتصادية او تراجعها بشكل كبير.

ان العوامل المذكورة قد تكون الاهم في تغيير سعر الصرف، الا ان هناك عوامل كثيرة تؤثر بشكل او بآخر في سعر الصرف سواءً بشكل مباشر او غير مباشر مثل عامل توازن ميزان المدفوعات، واسعار الفائدة السائدة في السوق، وعمليات المضاربة داخل الدولة، والدخل القومي، والناتج المحلي، وطبيعة النظام الاقتصادي، وعامل التجارة الخارجية وغيرها من العوامل الاخرى، اذ تؤثر هذه العوامل على سعر الصرف خاصةً في الدول التي لا تملك سياسة نقدية واضحة وليس لديها نظام نقدي مرن قادر على مواجهة التقلبات الاقتصادية المفاجئة، عليه نعتقد ان وظيفة البنوك المركزية لا تقتصر على رسم السياسة النقدية فحسب، بل تمتد الى حد تنفيذها واحكام الرقابة عليها واتخاذ الاجراءات القانونية التي تسهم في استقرارها.

المبحث الثاني

علاقة سعر الصرف بالموازنة العامة

تعد علاقة سعر الصرف بالموازنة العامة علاقة وثيقة لا يمكن انكارها، اذ تسعى بعض الدول الى استخدام سياسة سعر الصرف لمعالجة بعض الاشكالات الاقتصادية والمالية التي تعاني منها، ويقع في مقدمة الازمات التي تتعرض لها اغلب الدول اشكالية عجز الموازنة وطريقة تغطية هذا العجز بمختلف الوسائل القانونية والاقتصادية.

ان دراسة هذه العلاقة ومعرفة الآثار الناجمة عنها تقتضي تقسيم هذا المبحث الى مطلبين، نكرس الاول منهما لدراسة الآثار التي يتركها سعر الصرف على الموازنة العامة، ونخصص الثاني لبيان اهم الحلول التي يمكن الاخذ بها لمواجهة الآثار الناجمة عن تغير سعر الصرف.

المطلب الاول

مدى تأثر الموازنة العامة بتغيير سعر الصرف

تسعى بعض الدول الى تغطية العجز في الموازنة العامة او اعادة التوازن لميزان المدفوعات من خلال استخدام السياسة النقدية، ومن اهم ادوات السياسة النقدية في معالجة هذه الازمات تغيير سعر الصرف، بيد ان هذا التغيير يسهم في التأثير على الموازنة بشكل سلبي وايجابي حسب طبيعة السياسة المتبعة والاشكالات التي يعاني منها النظام الاقتصادي والمالي للدولة.

وبغية توضيح ذلك سنقسم هذا المطلب الى فرعين، نبين في الاول إثر سعر الصرف على الايرادات العامة، ونتناول في الثاني إثر سعر الصرف على النفقات العامة.

الفرع الاول

إثر سعر الصرف على الايرادات العامة

تعرف الايرادات العامة بأنها مجموع المبالغ النقدية او الاموال التي تحصل عليها الدولة وغيرها من الاشخاص المعنوية العامة التابعة لها بهدف تغطية النفقات العامة ووضع السياسة المالية للدولة موضع

التنفيذ[٢٢]، وتقسم الايرادات العامة الى اقسام كثيرة منها على سبيل المثال لا الحصر ايرادات النفط والغاز والثروات المعدنية والسياحة والتجارة والضرائب والرسوم والقروض العامة وغيرها من الايرادات الاخرى.[٢٣]

وبقدر تعلق الامر بموضوع بحثنا يمكن القول ان الدولة قد تستخدم سياسة سعر الصرف للتأثير على حجم الايرادات العامة، ففي العراق يعد المصدر الاساس للإيرادات العامة المبالغ النقدية التي تحصل عليها الدولة من بيع النفط والمعادن الاخرى على اساس حساب سعر النفط بالدولار، ومن ثم يقوم البنك المركزي العراقي ببيع الدولار من خلال نافذة بيع العملة للحصول على العملة المحلية بهدف تغطية النفقات العامة كمرتبات الموظفين واثمان مشتريات الدولة والاعانات الاجتماعية وغيرها من النفقات الاخرى.

ومن خلال دراسة بعض قوانين الموازنة العامة في العراق يظهر جلياً انها تعتمد في توفير ايراداتها على صادرات النفط بنسبة تفوق ٩٠٪، ولا تشكل الايرادات الاخرى الا نسبة ضئيلة جداً لا تزيد على ١٠٪ من قيمة الايرادات العامة[٢٤]، وبما ان اسعار النفط تخضع لقوى العرض والطلب وتتأثر بالأزمات الطبيعية والحروب وغيرها فإن ذلك يؤثر بدرجة كبيرة على الايرادات العامة[٢٥]، ومن الامثلة الحديثة على ذلك الآثار السلبية لجائحة كورونا التي غزت العالم في نهاية عام ٢٠١٩ وادت الى ايقاف اغلب الانشطة الصناعية والتجارية بحيث وصل سعر النفط العراقي الى اقل من ٣٠ دولار امريكي بعد ان كان متوسط سعره يزيد على ٨٠ دولار، مما دفع الحكومة والبنك المركزي الى البحث عن حلول عاجلة لمواجهة الازمة المالية، وبما ان لجوء العراق الى الاصدار النقدي الجديد يشكل خطورة كبيرة على الاقتصاد العراقي الذي يعاني من ازمات متكررة فقد لجأت السياسة النقدية الى تخفيض سعر الدينار بنسبة تزيد على ٢٠٪ في نهاية عام ٢٠٢٠ لسد العجز الحاصل في الموازنة العامة.

وتشير بعض الدراسات الى ان تخفيض سعر صرف الدينار بنسبة ١٠٪ يزيد قيمة الايرادات العامة بأكثر من ١٠ تريليون دينار، وان السياسة التي اتبعتها الحكومة في تغيير سعر الصرف ادت الى تنامي ايرادات النفط بمبلغ يصل الى ٣٠ تريليون دينار عراقي، وهذا المبلغ يكفي لسد جزء كبير من عجز الموازنة العامة ويسهم في تعزيز الموقف المالي للدولة لتتمكن من تغطية نفقاتها العامة وبشكل خاص النفقات الجارية المتمثلة بالرواتب واثمان مشتريات الدولة والمبالغ المخصصة للوفاء بقيمة الدين العام وغيرها من النفقات الاخرى.[٢٦]

ان السياسة التي اتبعتها الحكومة العراقية والبنك المركزي العراقي من خلال تغيير سعر الصرف زادت من قيمة الايرادات بنسبة كبيرة وخاصةً الايرادات النفطية بحيث تمكنت الحكومة من تغطية بعض نفقات موازنة ٢٠٢١ ، الا ان هذه السياسة يشوبها الكثير من العيوب لأنها ادت الى زيادة ايرادات الدولة على حساب الافراد، واثرت على قيمة الدينار العراقي بشكل كبير تحت مبررات كثيرة اهمها زيادة قيمة الصادرات وتشجيع الصناعة الوطنية والحد من استيراد السلع والبضائع الاجنبية، بيد ان هذه المبررات لم تكن مدروسة بشكل صحيح ولم يكن بحسبان القائمين على ادارة السياسة النقدية ان مثل هكذا اجراء وان ادى الى زيادة قيمة الواردات بنسبة معينة الا ان هذه الزيادة لا تكفي لتغطية النفقات الاضافية التي ستزيد بتخفيض سعر صرف

---

(٢٢) د. عادل العلي، المالية العامة والقانون المالي والضريبي، ط ٢، اثراء للنشر والتوزيع، عمان، ٢٠١١، ص ٩٧.
(٢٣) د. رائد ناجي احمد، علم المالية العامة والتشريع المالي في العراق، ط ٣، دار السنهوري، بيروت، ٢٠١٨، ص ٤٧.
(٢٤) ينظر قانون الموازنة العامة الاتحادية رقم (٢) لسنة ٢٠٢٢، وقانون الموازنة العامة الاتحادية رقم (١٣) لسنة ٢٠٢٣.
(٢٥)د. عادل المهدي، عولمة النظام الاقتصادي العالمي ومنظمة التجارة العالمية، ط ٢، الدار المصرية اللبنانية، مصر، ٢٠٠٤، ص ٣٤.
(٢٦) اسماعيل محمد توفيق، تغييرات سعر الصرف، بحث منشور في مجلة العلوم الادارية، ع ٢، ٢٠٢١، ص ٢٢٣.

الدينار، بل ان هذه السياسة ظهرت نتائجها فيما بعد مما دفع الحكومة وادارة البنك المركزي الى رفع قيمة سعر صرف الدينار مقابل الدولار الامريكي لتجنب بعض الآثار السلبية التي رافقت عملية التغيير السابقة.[٢٧]

ونعتقد ان الزيادة في حجم الايرادات العامة التي تحققت بفعل تغيير سعر الصرف هي زيادة ظاهرية وليست زيادة حقيقية، اذ يقابل هذه الزيادة تضخم حجم النفقات العامة وانخفاض دخل الافراد بشكل كبير وارتفاع اسعار السلع والخدمات لأسباب كثيرة اهمها ان العراق لا يمتلك صناعة وطنية تساعده على الاستغناء عن البضائع الاجنبية التي ارتفع سعرها بسب تغيير سعر الصرف، ثم ان غياب السيطرة على السوق وظهور بعض عمليات المضاربة وغموض السياسة النقدية وعدم وضوح اهدافها ادى الى هبوط سعر الدينار العراقي وعجز البنك المركزي عن ايجاد حلول تساعده على استقرار اسعار الصرف، وقد ترتب على ذلك ظهور ما يعرف بالسوق الموازي الذي يتألف من مجموعة من التجار وشركات الصرافة والمضاربين الذين يحددون اسعار الصرف في السوق خارج سيطرة الدولة وبما يخدم مصالحهم الشخصية بحيث اصبح الفارق بين السعر الرسمي المعلن من البنك المركزي والسعر السائد في السوق الموازي اكثر من ٢٠٪ .

الفرع الثاني

إثر سعر الصرف على النفقات العامة

يراد بالنفقات العامة بأنها مجموع المبالغ النقدية التي تصرف من الدولة او أحد الاشخاص المعنوية العامة التابعة لها بهدف تحقيق منفعة عامة، وتقسم النفقات العامة الى اقسام كثيرة اهمها مرتبات العاملين في دوائر الدولة، والمرتبات التقاعدية، والاعانات الاجتماعية، واثمان مشتريات الدولة، والمبالغ المخصصة لتسديد الدين العام وفوائده، وغير ذلك من النفقات الاخرى. [٢٨]

وما يلاحظ بهذا الشأن ان الموازنة العامة للدولة في العراق غالباً ما تصدر بعجز كبير، اي زيادة النفقات العامة على الايرادات العامة، الامر الذي دفع السياسة النقدية الى تخفيض سعر صرف الدينار مقابل الدولار في محاولة لسد هذا العجز بعد تنامي النفقات بمعدلات غير مسبوقة وتراجع اسعار النفط في الاسواق العالمية، وقد اتبع البنك المركزي العراقي سياسة نقدية غير واضحة عندما خفض سعر صرف الدينار بنسبة تزيد على ٢٠٪ دفعة واحدة، وقد ادى ذلك الى ارتفاع غير مسبوق في الاسعار وتراجع التجارة الدولية مع وجود بعض المحاولات للحد من آثار هذا التغيير، بيد ان هذه المحاولات كانت عاجزة عن مواجهة الازمة المالية وارتفاع الاسعار لعدم جديتها، ويمكن بيان اهم آثار تغيير سعر الصرف المذكور على النفقات العامة من خلال ما يأتي:

اولاً- يترتب على تخفيض قيمة الدينار مقابل الدولار تراجع القدرة الشرائية لذوي الدخل المحدود، وهم كل من موظفي الدولة والمتقاعدين والمستفيدين من الرعاية الاجتماعية[٢٩]، وقد لجأت الحكومة الى محاولة التخفيف من حدة هذه الاثار عن طريق تخصيص بعض المبالغ لزيادة الرواتب والاجور والاعانات الاجتماعية وغيرها، بمعنى آخر زيادة النفقات العامة بدرجة قد تفوق الزيادة في جانب الايرادات العامة الناجمة عن تخفيض سعر صرف الدينار، عندها يظهر ان تغيير سعر الصرف لم يسهم في سد العجز، بل زاد من فجوة العجز واربك سياسة الحكومة ونال من قيمة العملة المحلية من دون تحقيق اي اثر ايجابي على الموازنة العامة.

---

(٢٧) أصدر البنك المركزي العراقي بتاريخ ٢٠٢٣/٢/٨ اعمامه المرقم ٨٦٨/١١/٥ والذي جاء فيه (استناداً الى قرار مجلس ادارة البنك المركزي العراقي المتخذ بجلسته الاستثنائية المنعقدة بتاريخ ٢٠٢٣/٢/٦ تقرر اعتماد اسعار الصرف للعملة الاجنبية الدولار اعتباراً من ٢٠٢٣/٢/٨ كما مبين في ادناه: ١٣٠٠ سعر شراء الدولار من وزارة المالية واية جهة اخرى. ١٣١٠ سعر بيع الدولار الى المصارف عبر المنصة الالكترونية. ١٣٢٠ سعر بيع الدولار من المصارف والمؤسسات المالية غير المصرفية الى المستفيد النهائي).

(٢٨) د. طاهر الجنابي، علم المالية العامة والتشريع المالي، جامعة بغداد، بدون سنة نشر، ص ١٧.

(٢٩) منى محمود عبد الحفيظ، مصدر سابق، ص ١٠٣.

ثانياً- تخصص الدولة مبالغ نقدية في الموازنة العامة لشراء الآلات والادوات والمستلزمات الاخرى المخصصة لسير العمل في المرافق العامة[٣٠]، وبما ان العراق دولة غير صناعية فإن اغلب مشتريات الدولة تكون من السلع والبضائع المستوردة، وان تخفيض سعر الدينار يؤدي الى ارتفاع اسعار البضائع والسلع المستوردة، وعليه تحتاج الدولة الى نفقات اضافية لتتمكن من الحصول على نفس البضائع والسلع والادوات التي كانت تحصل عليها سابقاً، بمعنى آخر ان تخفيض سعر الدينار بنسبة ٢٠٪ يسهم في ارتفاع الاسعار بنسبة تزيد على ٢٥٪ على غرار ما حصل في العراق بعد رفع سعر صرف الدولار مقابل الدينار، عندها تزيد قيمة المبالغ المخصصة لشراء الادوات والآلات وغيرها من المستلزمات الاخرى بنسبة تزيد على ٢٥٪ عن الموازنة السابقة، وهذا لعمري من اهم الآثار السيئة لتغيير سعر الصرف على حساب الدينار العراقي.[٣١]

ثالثاً- تخصص الدولة سنوياً في الموازنة العامة مبالغ طائلة بهدف تسديد الديون الداخلية والخارجية المستحقة عليها والفوائد المترتبة على هذه الديون، وفي حالة تخفيض سعر صرف الدينار تزداد قيمة المبالغ المخصصة في الموازنة العامة للوفاء بقيمة الدين العام والفوائد المترتبة عليه، ولنأخذ مثال على ذلك قيمة الدين العام التي تقدر بحوالي ٤٠ تريليون دينار، اذ زادت قيمة هذه المبالغ بعد تخفيض سعر الدينار بنسبة ٢٠٪ لتصبح ٤٤ تريليون، وهذا الاثر السلبي لتخفيض قيمة العملة المحلية يسهم بشكل او بآخر في زيادة حجم النفقات العامة وبالتالي زيادة الفجوة في عجز الموازنة العامة بدلاً من سد هذا العجز. [٣٢]

ان اعتماد سياسة سعر الصرف لمعالجة بعض الاشكالات المالية والاقتصادية بوصفها الحل الامثل في نظر القائمين على رسم السياسة النقدية يعد خطوة غير موفقة، اذ يؤثر هذا التغيير على النفقات العامة ويزيد من مبالغها بشكل كبير، بل قد يصل اثر هذا التغيير الى حد نمو ظاهرة الانكماش نتيجة انخفاض الدخل القومي ولجوء الافراد الى التخلي عن اغلب رغباتهم في ظل ارتفاع الاسعار وغلاء المعيشة، وهذا ما يدفع الدولة الى زيادة الانفاق العام لتحريك الاقتصاد وتشجيع الطلب، ويترتب على ذلك زيادة حجم النفقات العامة، في حين تستطيع الدولة معالجة العجز المؤقت عن طريق تخفيض الانفاق الحكومي او زيادة ايراداتها او استخدام الوسيلتين معاً. [٣٣]

هذه بعض الآثار السلبية لتغيير سعر الصرف على الموازنة العامة، وهناك آثار كثيرة تؤدي الى اثقال كاهل الموازنة وتزيد من قيمة العجز بدلاً من معالجته، من اهمها ارتفاع الاسعار ولجوء الدولة الى تخصيص مبالغ اضافية لمعالجة هذا العجز في الموازنة العامة، وعليه نعتقد انه من الاوفق البحث عن معالجات حقيقية لسد العجز في الموازنة وزيادة نسبة الايرادات العامة، اما تخفيض العملة المحلية فيترتب عليها آثار سلبية كثيرة كما اشرنا الى بعضها، ولا يمكن ان تحقق اهداف ايجابية لتغيير سعر الصرف في العراق لأسباب كثيرة سنأتي على ذكرها وذكر الحلول المناسبة لسد العجز في الموازنة العامة من خلال المطلب الثاني من هذا المبحث.

المطلب الثاني

البدائل القانونية والمالية لسياسة سعر الصرف

ان اعتماد سياسة تغيير سعر صرف الدينار مقابل الدولار لتحقيق بعض الاهداف المالية منها تعزيز الايرادات العامة وسد العجز المؤقت في الموازنة العامة تعد بحق اجراءات عقيمة غالباً ما تأتي بآثار سلبية على الاقتصاد العراقي وتحد من قدرة الافراد الشرائية وتدفعهم نحو الاستهلاك بدلاً من الادخار او الاستثمار.

---

(٣٠) د. علي محمد خليل ود. سليمان احمد اللوزي، المالية العامة، دار زهران للنشر والتوزيع، عمان، ١٩٩٩، ص ١٠٢.

(٣١) اسماعيل محمد توفيق، مصدر سابق، ص ٢٣٢.

(٣٢) د. عماد محمد علي عبد اللطيف، الدين الحكومي الداخلي واثره في السياسة النقدية، العراق حالة دراسية، بحث منشور في مجلة المستنصرية للدراسات العربية والدولية، ع ٣٩، ٢٠١٢، ص ١٥.

(٣٣) د. عبد الحسين جليل الغالبي ود. حقي امين توماس، العلاقة بين سعر الصرف الاجنبي وعجز الموازنة العامة – مصر حالة دراسية للمدة (١٩٩٠ – ٢٠١٤، بحث منشور في مجلة كلية التربية للبنات للعلوم الانسانية، ع ٢١، ٢٠١٧، ص ٢٤.

وفي إطار البحث عن بدائل أكثر فاعلية من سياسة تغيير سعر الصرف سنقسم هذا المطلب الى فرعين، نتناول في الاول البدائل القانونية لسياسة سعر الصرف، ونخصص الثاني لدراسة البدائل المالية لسياسة سعر الصرف.

الفرع الاول

البدائل القانونية لسياسة سعر الصرف

استناداً الى احكام المادة (١١٠) من دستور جمهورية العراق لسنة ٢٠٠٥ النافذ تختص السلطات الاتحادية برسم السياسة المالية والنقدية واصدار العملة وتنظيم كافة الاجراءات المتعلقة بها، ويباشر البنك المركزي العراقي اختصاص تحديد سعر الصرف والحفاظ على قيمة العملة ورسم السياسة النقدية وايجاد الوسائل القانونية التي تضمن استقرارها[٣٤]، وقد اتخذ البنك المركزي اجراءات واسعة لتنفيذ الاهداف المنصوص عليها في قانونه، بيد ان بعض الاجراءات كانت مشوبة بعيوب كثيرة خاصةً الاجراء المتمثل بتخفيض سعر صرف الدينار مقابل الدولار الذي اجراه البنك المركزي في نهاية عام ٢٠٢٠ بحجة سد العجز في قانون الموازنة وتشجيع الصناعة المحلية وغيرها من المبررات الاخرى.

ان المبررات المذكورة لا يمكن الاستناد عليها لتخفيض سعر صرف الدينار مقابل الدولار، بل كان على البنك المركزي العراقي والجهات ذات العلاقة ان تبحث عن بدائل اخرى تكون أكثر فاعلية في تحقيق الاهداف النقدية وزيادة نسبة الايرادات لسد العجز الدائم او المؤقت في الموازنة العامة، اذ ترتب على تخفيض سعر صرف الدينار ارتفاع الاسعار بنسبة كبيرة وتخصيص مبالغ كبيرة في موازنة الدولة لمعالجة الازمة الناتجة عن هذا التغيير، مما دفع البنك المركزي الى تدارك الازمة ورفع سعر صرف الدينار العراقي مقابل الدولار.[٣٥]

وفي إطار ايجاد بعض البدائل القانونية للحد من الآثار السلبية الناتجة عن تخفيض سعر صرف الدينار نعتقد من الاوفق ان يتم استخدام بعض البدائل القانونية لمعالجة مسألة العجز الدائم في الموازنة العامة وتشجيع الصناعة الوطنية من خلال ما يأتي:

اولاً- يستند البنك المركزي العراقي في قراره المتمثل بتخفيض سعر صرف الدينار مقابل الدولار على حجة مفادها تشجيع الصناعة الوطنية والحد من الاستيراد من الدول الخارجية، وهذا المبرر تعوزه الدقة ويمكن استبداله بسياسة اخرى تتمثل في زيادة الضرائب المفروضة على السلع والبضائع المستوردة والغاء قرارات مجلس الوزراء التي تخالف احكام الدستور والتي بموجبها تم اعفاء مئات الاصناف من البضائع والسلع من الضرائب الكمركية بموجب اتفاقات مع بعض دول الجوار، وهذا الاجراء لعمري يوفر للدولة مبالغ كبيرة يمكن استخدامها في سد العجز في قانون الموازنة بدلاً من استخدام سياسة سعر الصرف وما يترتب عليها من آثار سلبية تضر باقتصاد الدولة وعملتها المحلية.

ثانياً- تفعيل نص المادة الثانية من قانون ضريبة الدخل التي نصت على خضوع كل مصدر للدخل غير معفي بقانون وغير خاضع لأية ضريبة، ذلك لوجود الكثير من مصادر الدخل المستحدثة او تلك التي لم ينص عليها قانون ضريبة الدخل ولم تخضع للضريبة لغاية الآن، كذلك تطبيق قانون ضريبة الدخل بشكل صحيح على جميع مصادر الدخل المنصوص عليها في هذا القانون، اذ ان اغلب تلك المصادر لا يتم جباية الضريبة المستحقة عنها بسبب تهاون القائمون على تطبيق القانون بتنفيذ احكامه، ويمكن ان يتحقق من ذلك ايراداً سنوياً يتجاوز الاربعة تريليون دينار.

---

(٣٤) ينظر المادة (٤) من قانون البنك المركزي العراقي.

(٣٥) اعمام البنك المركزي المرقم ٨٦٨/١١/٥ في ٢٠٢٣/٢/٨.

ثالثاً- يتضمن قانون الموازنة العامة السنوية مخصصات اضافية في جانب الموازنة التشغيلية تثقل موازنة الدولة من دون فائدة تذكر، ومن اهم تلك المخصصات النثريات التي تخصص للوزارات والجهات غير المرتبطة بوزارة ومخصصات السفر والايفاد وغير ذلك من المخصصات الاخرى[٣٦]، وعليه نجد من الاوفق ان يصار الى اجراء تعديل على تلك البنود التي تتكرر بشكل دوري وبما يسهم في سد جزء من العجز في قانون الموازنة.

رابعاً- من البدائل القانونية التي يمكن اللجوء اليها بدلاً من سياسة تغيير سعر الصرف تفعيل نصوص قانون هيئة النزاهة والكسب غير المشروع رقم ٣٠ لسنة ٢٠١١ الذي يمكن ان يسهم في استرداد اموال طائلة قد تكفي لسد العجز الدائم في الموازنة العامة ولعدة سنوات، ذلك لأن المرحلة السابقة شهدت تضخم الثروات لدى البعض بشكل غير مبرر وعلى حساب المال العام وهدر اموال الدولة في مشاريع وهمية وخاسرة من دون وجود تطبيق سليم لأحكام القانون المذكور.

ان البدائل المذكورة قد تكون اهم الحلول المتوفرة وابسطها، وهناك بدائل كثيرة يمكن اللجوء اليها لزيادة موارد الدولة عن طريق تفعيل النصوص القانونية التي تشرع وتنشر في الجريدة الرسمية من دون ان تنفذ على ارض الواقع، ولعل في مقدمتها النصوص المتعلقة بالغرامات المرورية والغرامات التأخيرية التي تفرض على المتلكئين في تنفيذ المشاريع العامة وتلك المتعلقة بإلغاء امتيازات اصحاب الدرجات الخاصة، وتخفيض الرواتب التقاعدية لأعضاء مجلس النواب والوزراء ومن في حكمهم.

الفرع الثاني

البدائل المالية والاقتصادية لسياسة سعر الصرف

فضلاً عن البدائل القانونية المذكورة يمكن اللجوء الى بدائل مالية واقتصادية تمكن الدولة من الحصول على موارد اضافية لسد العجز الحاصل في الموازنة العامة، بمعنى ادق ان السياسة المالية والنقدية يمكن ان تستغني عن سياسة سعر الصرف لمساءها الكثيرة وعدم قدرة الدولة على السيطرة عليها على غرار ما ترتب على قرارات تغيير سعر الصرف من آثار سلبية اهمها الفارق الكبير بين سعر الصرف المعلن من الدولة وسعر الصرف السائد في السوق، اذ حدد البنك المركزي الحد الاعلى لبيع الدولار الى المستفيد النهائي بسعر ١٣٢٠ دينار، في حين ان سعر الدولار الواحد في السوق يتجاوز ١٤٥٠ دينار، ويعود ذلك لأسباب كثيرة اهمها عدم وجود رؤية واضحة لدى القائمون على ادارة السياسة النقدية، وعدم وجود دراسة جدوى للقرارات المستعجلة التي ادت الى تخفيض قيمة الدينار وارتفاع الاسعار، وغيرها من الاثار الاخرى.

ومن خلال دراسة مشروع قانون الموازنة العامة لعام ٢٠٢٣ يظهر ان نسبة العجز في الموازنة العامة كبيرة جداً وتفوق نسبة العجز في الموازنات السابقة، وعليه ينبغي على الدولة ان تبتعد عن سياسة سعر الصرف وان تبحث عن بدائل اخرى لتحسين الوضع الاقتصادي والمالي للدولة وسد العجز المذكور او الحد منه، ونرى ان اهم تلك البدائل تتمثل بالآتي:

اولاً- من اهم الحلول المالية والاقتصادية لرفع قيمة الناتج المحلي وبالتالي زيادة الايرادات العامة تشجيع القطاع الخاص والصناعة الوطنية بتوفير اهم الركائز الاساسية لهذا القطاع المهم، اذ قد يسهم في سد العجز بنسبة تفوق ١٠٪ من قيمة العجز الكلي، ولا توجد لغاية الان اية خطوات حقيقية لدعم الصناعة الوطنية او تشجيعها،

---

(٣٦) تصنف الكثير من النفقات الواردة في باب الموازنة التشغيلية بأنها نفقات زائدة ويمكن الاستغناء عنها مثل نفقات السفر والايفاد والنثريات التي تخصص لمكاتب الوزراء والوكلاء ورئاسة الجمهورية ومجلس النواب ومجالس المحافظات، وبالاستغناء عنها او تخفيضها يمكن ان يوفر للدولة مبالغ كبيرة ويقلل فجوة العجز بنسبة ٦٪ كحد ادنى، وهي نسبة لا يستهان بها مطلقاً.

بل ان القائمون على تخطيط وتنفيذ السياسة العامة يشجعون الاستيراد من الخارج بشكل مباشر او غير مباشر. (٣٧)

ثانياً- تخصص الدولة سنوياً في قانون الموازنة العامة اكثر من اربعة تريليون دينار لدعم شركات القطاع العام وكذلك المنح المخصصة للهيئات الممولة ذاتياً، بيد ان هذه الشركات او الهيئات تصنف بأنها خاسرة لان اغلبها متوقفة عن العمل والادوات المتوفرة فيها قديمة جداً، وان اغلب الاموال التي تخصص لها تذهب مرتبات للموظفين ومخصصات ايفاد وغيرها، لذلك نعتقد من الاوفق ان يصار الى احد الامرين، اما ان تلغى تلك التخصيصات لتقليل العجز في الموازنة العامة لعدم فائدتها، او ان يتم تشغيل هذا القطاع المهم وبما يسهم في توفير ايرادات مهمة لسد جزء من العجز في الموازنة العامة، ونحن نؤيد المقترح الثاني لما فيه من ايجابيات كثيرة لا يتسع المجال لذكرها.

ثالثاً- استثمار الغاز المصاحب لعمليات استخراج النفط وتصديره او على الاقل استخدامه في توليد الطاقة الكهربائية بدلاً من استيراد الغاز من دول الجوار بقيمة ستة تريليون دينار او أكثر سنوياً، وهذا الاجراء سيسهم بلا شك في تقليل فجوة العجز ويمكن الدولة من تنمية مواردها وزيادة الناتج المحلي، بل انه من الغريب جداً ان يقوم العراق بحرق كميات كبيرة من الغاز المصاحب لعمليات استخراج النفط ومن ثم شراء الغاز من الخارج بمبالغ طائلة.

رابعاً- اعادة العمل بما يسمى الاسواق المركزية التابعة لوزارة التجارة والبيع بأسعار مناسبة، ومن اهم مزايا هذا المقترح انه يوفر للدولة ارباح كبيرة يمكن استثمارها في سد جزء من العجز الدائم او المؤقت في قانون الموازنة، ثم ان وجود هذه الاسواق يساعد على تطبيق نظام "الادخار الاجباري بشرط البيع" ومقتضى ذلك ان الدولة تستطيع ان تحتجز نسبة من الرواتب على ان لا تزيد على ١٠٪ وتسمح للموظف الشراء بقيمة النسبة المدخرة من الاسواق المركزية التابعة لها، وبذلك تحافظ على السيولة النقدية في المصارف وتستغني عن اتباع سياسة تغيير سعر الصرف او تخفيض قيمة الدينار مقابل العملات الاجنبية.

وفي هذا السياق يمكن القول ان هناك بدائل مالية واقتصادية اخرى يمكن اعتمادها للاستغناء عن سياسة تغيير سعر الصرف منها على سبيل المثال لا الحصر تنظيم حركة الاستثمار والتجارة الخارجية، والسياسة الكمركية والضريبية، وتبني اصلاح حقيقي لبعض الايرادات التي تشكل نسبة كبيرة من ايرادات الدولة من دون ان يكون لها اثر في الوقت الحاضر كرسوم الكهرباء والمرور والجنسية والجوازات والسفر والبلدية والغرامات المرورية وغيرها من الايرادات الاخرى التي يمكن ان تشكل نسبة قد تصل الى اكثر من ٢٠٪ من قيمة الايرادات العامة السنوية، والابتعاد عن فكرة ان العراق يعتمد على النفط بنسبة ٩٠٪ لأنها نظرية خاطئة ولا تمت للحقيقة بصلة، اذ ان الايرادات الاخرى غير النفطية يمكن ان تشكل نسبة قد تصل الى اكثر من ٢٥٪ من الايرادات العامة اذا كانت هناك خطوات حقيقية لإصلاح النظام المالي والاقتصادي في العراق.

(٣٧) تشير الكثير من الدراسات الى اهمية القطاع الخاص في دعم الصناعة الوطنية وتنمية الموارد الاقتصادية وتحقيق التنمية المستدامة، وبما ان انتعاش هذا القطاع يوفر الموارد داخل الدولة ويحد من حركة الاستيراد فإنه يسهم في توازن ميزان المدفوعات ويقلل من فجوة العجز التي تصيب الموازنات السنوية للدول غير الصناعية. د. يعرب محمد الشرع، دور القطاع الخاص في ادارة المرافق العامة الاقتصادية، ط ١، دار الفكر، دمشق، ٢٠١٠، ص ١٥.

الخـــاتمـــة

تهدف الدولة الى استخدام جميع الوسائل القانونية لزيادة مواردها المالية وسد العجز السنوي في قانون الموازنة العامة، وبسبب ضعف النظام المالي وعدم وضوح السياسة النقدية لجأت بعض الدول ومنها العراق الى تغيير سعر الصرف على حساب العملة المحلية، وترتب على ذلك ارتفاع الاسعار وظهور ما يسمى بالسوق الموازي المتمثل بسيطرة بعض التجار وشركات الصرافة على تحديد سياسة سعر الصرف، وعجز البنك المركزي عن تقليل الفوارق بين السعر الرسمي والسعر السائد في السوق المحلية، وبدلاً من تعزيز الايرادات العامة وسد العجز، ازدادت نفقات الدولة زيادة غير مسبوقة وانخفضت نسبة الادخار بدرجة كبيرة.

ان البحث في سياسة سعر الصرف وعلاقتها بالموازنة العامة للدولة تمخضت عنه مجموعة من الاستنتاجات والمقترحات يمكن ايجازها بالآتي:

اولاً- الاستنتاجات: تتمثل اهم الاستنتاجات بما يأتي:

١-تعد سياسة سعر الصرف اداة اساسية من ادوات السياسة النقدية يمكن من خلالها تنظيم سعر الصرف والحفاظ على قيمة العملة المحلية وتحقيق اهداف السياسة النقدية إذا ما تم توظيف هذه الاداة بشكل يتوافق مع طبيعة النظام الاقتصادي السائد في الدولة، وان اي تغيير غير مدروس يخلف آثار عكسية تربك النظام الاقتصادي وتخفي معالمه.

٢-ان اجراء اي تغيير في سعر الصرف يؤثر سلباً على الموازنة العامة ويزيد من نسبة العجز بدلاً من معالجته، اذ يعتمد العراق بشكل اساس على استيراد البضائع والسلع من الخارج بالعملة الاجنبية، وفي حالة تخفيض سعر الدينار تزداد قيمة السلع المستوردة ويظهر نوعاً من الانكماش بسبب تراجع الطلب، وبهدف معالجة ظاهرة الانكماش تضطر الدولة الى زيادة نفقاتها بنسبة كبيرة، وبذلك تعود مشكلة العجز مرة اخرى لضعف الوسائل العلاجية وعدم فاعليتها.

٣-ان المبررات التي استندت عليها السياسة النقدية في تخفيض سعر الصرف تعد بحق مبررات غير منطقية، اذ تدور مجملها في الحد من الاستيراد وزيادة الايرادات العامة، في حين يمكن تحقيق هذه النتائج بضبط الحدود، ورفع سعر الضرائب الكمركية على السلع المستوردة، والغاء الاعفاءات الضريبية التي منحتها الحكومة لبعض الدول من دون سند دستوري.

٤-هناك بدائل كثيرة يمكن الاخذ بها بدلاً من تغيير سعر الصرف اهمها البدائل القانونية المتمثلة في تفعيل قانون ضريبة الدخل، وقانون هيئة النزاهة والكسب غير المشروع، وتعديل بنود قانون الموازنة العامة وغيرها، وكذلك البدائل المالية والاقتصادية المتمثلة في استثمار الغاز المصاحب لعمليات استخراج النفط وتكريره، وتشجيع القطاع الخاص وشركات القطاع العام وغيرها من البدائل الاخرى.

٥-اظهرت سياسة تغيير سعر الصرف عدم فاعليتها خلال فترة قصيرة، والدليل ان البنك المركزي سرعان ما عدل عن قراره ورفع من قيمة الدينار مقابل العملات الاجنبية، بيد ان هذا العدول لم يكتب له النجاح بسبب عدم سيطرة البنك المركزي على السوق، وظهور جهات غير رسمية تحدد سعر العملة حسب تأثيراتها الداخلية والخارجية، وقد ترتب على ذلك خسائر مالية كبيرة اصابت الموازنة العامة والافراد على حدٍ سواء.

ثانياً- المقترحات:

فضلاً عن البدائل التي تمت الاشارة لها في متن هذا البحث، يمكن ان نشير الى بعض المقترحات التي يمكن تسهم في ايجاد حلول منطقية لإشكالية بحثنا، وتتمثل هذه المقترحات بما يأتي:

١- نقترح تعديل قانون البنك المركزي العراقي بإضافة نص يحدد الجهة التي تملك حق تغيير سعر الصرف على ان يكون ذلك بمقترح من مجلس ادارة البنك المركزي وموافقة الحكومة ومن ثم موافقة مجلس النواب على هذا التغيير لتجنب بعض الاخطاء التي قد تنجم عن تغيير سعر الصرف وما يترتب على ذلك من آثار سلبية على الموازنة العامة.

٢- نقترح اضافة نص الى قانون البنك المركزي يحدد الحالات التي يجوز فيها تغيير سعر الصرف واسباب التغيير على ان يسبق ذلك وجود دراسة جدوى حقيقية تبين اهمية هذا التغيير في تحقيق اهداف السياسة النقدية.

٣- اضافة نص الى قانون البنك المركزي يحدد نسبة التغيير سواءً بالزيادة او النقصان على ان تكون نسبة بسيطة لا تؤثر على قيمة الدينار العراقي والمستوى العام للأسعار، وفي جميع الاحوال ينبغي ان لا تزيد على ٥٪ من قيمة العملة في كل تغيير، وان تكون هناك فترة زمنية معينة تفصل بين التعديلات التي تطرأ على سعر صرف العملة.

٤- تعديل نص المادة (٦٣) من قانون البنك المركزي بإلغاء نص الفقرة (٤) منها والتي تمنع محكمة الخدمات المالية من مراقبة سياسة البنك المركزي المتعلقة بسعر الصرف لأمرين، اولهما لمخالفتها لنص المادة (١٠٠) من الدستور التي تمنع تحصين اي عمل او قرار اداري من الطعن، وثانيهما ان عدم وجود جهة رقابية تفصل في صحة قرارات البنك المركزي المتعلقة بسعر الصرف تسهل نفاذ هذه القرارات بصرف النظر عن سلامتها من العيوب او المثالب القانونية.

٥- تفعيل الدور الرقابي للبنك المركزي على شركات الصرافة وعمليات المضاربة التي اضرت كثيراً بالدينار العراقي واضعفت قيمته واسهمت في ارتفاع الاسعار وانخفاض الادخار، والغريب في ذلك ان شركات الصرافة تعمد على بيع وشراء الدولار بسعر يزيد على السعر الرسمي بأكثر من ٢٠٪ وبشكل علني من دون وجود رادع، في حين يملك البنك المركزي اختصاص سحب رخصتها وفرض غرامات مالية كبيرة بحقها إذا خرقت التعليمات الصادرة منه او تلكأت في تطبيقها.

المصادر

اولاً- الكتب:

١- د. رائد ناجي احمد، علم المالية العامة والتشريع المالي في العراق، ط ٣، دار السنهوري، بيروت، ٢٠١٨.

٢- د. طاهر الجنابي، علم المالية العامة والتشريع المالي، جامعة بغداد، بدون سنة نشر.

٣- د. عادل احمد حشيش، العلاقات الاقتصادية الدولية، دار الجامعة الجديدة للنشر، الاسكندرية، ٢٠٠٠.

٤- د. عادل العلي، المالية العامة والقانون المالي والضريبي، ط ٢، اثراء للنشر والتوزيع، عمان، ٢٠١١.

٥- د. عادل المهدي، عولمة النظام الاقتصادي العالمي ومنظمة التجارة العالمية، ط ٢، الدار المصرية اللبنانية، مصر، ٢٠٠٤.

٦- د. عبد الحسين جليل عبد الحسن، سعر الصرف وادارته في ظل الصدمات الاقتصادية، دار الصفاء للنشر والتوزيع، عمان، ٢٠١١.

٧- د. علي محمد خليل ود. سليمان احمد اللوزي، المالية العامة، دار زهران للنشر والتوزيع، عمان، ١٩٩٩.

٨- د. ماهر كنج شكري، المالية العامة، ط ١، معهد الدراسات المصرفية، عمان، ٢٠٠٤.

٩- د. مجدي شهاب، اصول الاقتصاد العام، المالية العامة، دار الجامعة الجديدة، الاسكندرية، ٢٠٠٤.

١٠- د. محمود عبد الفضيل، مشكلة التضخم في الاقتصاد العربي – الجذور والمسببات والابعاد والسياسات، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ١٩٨٢.

١١- د. وليد مصطفى شاويش، السياسة النقدية بين الفقه الاسلامي والاقتصاد الوضعي، ط ١، المعهد العالمي للفكر الاسلامي، بيروت، ٢٠١١.

١٢- د. يعرب محمد الشرع، دور القطاع الخاص في ادارة المرافق العامة الاقتصادية، ط ١، دار الفكر، دمشق، ٢٠١٠.

ثانياً- الرسائل والاطاريح:

١-رنكين عبد الكريم احمد، قياس وتحليل أثر تغير سعر الصرف على بعض المتغيرات الاقتصادية الكلية في العراق خلال الفترة (١٩٩٠- ٢٠٢١) رسالة ماجستير، كلية الادارة والاقتصاد جامعة السليمانية، ٢٠٢٢.

٢-منى محمود عبد الحفيظ، السياسة النقدية وأثرها على سعر الصرف، اطروحة دكتوراه، كلية الحقوق جامعة القاهرة، ٢٠٢٠.

ثالثاً- البحوث المنشورة:

١-اسماعيل محمد توفيق، تغييرات سعر الصرف، بحث منشور في مجلة العلوم الادارية، ع ٢، ٢٠٢١.

٢-د. سعد صالح عيسى، إثر سعر الصرف على الناتج المحلي الاجمالي – دراسة حالة العراق كنموذج للمدة (٢٠٠٣ – ٢٠١٢) بحث منشور في مجلة تكريت للعلوم الادارية والاقتصادية، م ١٢، ع ٣٦، ٢٠١٦.

٣-د. عماد محمد علي عبد اللطيف، الدين الحكومي الداخلي وأثره في السياسة النقدية، العراق حالة دراسية، بحث منشور في مجلة المستنصرية للدراسات العربية والدولية، ع ٣٩، ٢٠١٢.

٤-د. عاطف لافي مرزوك وأكرم نعمه علي، تحليل وقياس إثر العوامل التي تحدد سعر الصرف، بحث منشور في مجلة المثنى للعلوم الادارية والاقتصادية، م ٩، ع ٤، ٢٠١٩.

٥-د. عبد الحسين جليل الغالبي ود. حقي امين توماس، العلاقة بين سعر الصرف الاجنبي وعجز الموازنة العامة – مصر حالة دراسية للمدة (١٩٩٠ – ٢٠١٤، بحث منشور في مجلة كلية التربية للبنات للعلوم الانسانية، ع ٢١، ٢٠١٧.

٦-د. نزار ذياب عساف ومحمد سهيل محمد، إثر سعر الصرف على بعض مؤشرات التنمية الاقتصادية في العراق للمدة (٢٠٠٤ – ٢٠١٩) بحث منشور في مجلة اقتصاديات الاعمال للبحوث التطبيقية، م ٤، ع ٢، ٢٠٢٣.

رابعاً- القوانين والقرارات:

١- قانون البنك المركزي العراقي رقم ٥٦ لسنة ٢٠٠٤.
٢- قانون الموازنة العامة الاتحادية رقم (٢) لسنة ٢٠٢٢.
٣- قانون الموازنة العامة الاتحادية رقم (١٣) لسنة ٢٠٢٣.
٤- قرار البنك المركزي العراقي المرقم ٨٦٨/١١/٥ في ٢٠٢٣/٢/٨.

خامساً- المصادر الاجنبية:

1- Dornbush، R.، & Fischer،s.، "Exchange Rate &the Current Account "،in Exchange Rate Economics" ed.by: MacDonald، R.،، &Taylor،m. (Edward Elgar Publishing Limited، England)، 1992.

2- M. Goldstein، Exchange Rate System and the IMF: A Modest Agenda، The. Peterson Institute Press: Policy Analyses in International Economics، 1995.

3- Dr. Ray Bush، POVERTY AND NEOLIBERALISM، Persistence and Reproduction in the Global South، Pluto Press، London، 2007.